قول المحدث: أخرجه فلان، القصد منه أصل الحديث، وليس ألفاظا يرويها بعينها

The saying of the Muhaddith: It was transmitted by so-and-so, the intent of which is the origin of the hadith, and not specific words he narrates

د. طاهر يحيى محمد عبد الجبوري
وزارة التربية– مديرية تربية صلاح الدين

Dr. Taher Yahya Muhammad Abd al-Jubouri
Ministry of Education - Directorate of Education Salah al-Din

E-Mail: taheraljbory1974@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢١/٨/٨ تاريخ القبول ٢٠٢١/١٠/٥

الكلمات المفتاحية: الجذر– الظن– العد– الاكتفاء

Keyword: Root - Conjecture - Counting - Sufficiency

الملخص

يعد هذا البحث من البحوث التي تعتني بعلوم الحديث النبوي، فهو يبحث في الرجال وما يخص موضوع الجرح والتعديل، ومعرفة حال الرواية والرواة، وقد ركز في مضمونه ومادة بحثه، على أصل رواية الحديث، وما يؤدي الراوي من ألفاظ، ربما اختلفت من راوٍ إلى أخر، فالمحدث عندما يروي الحديث يأتي بألفاظ شتى، ومن طرق شتى، وهذا منهج أهل الحديث، وكذا يبين موقف أهل الفقه في الاستدلال بنص الحديث، فلو أراد الفقيه أن يستدل بحديث ما، يجب عليه أن يأتيه بنصه ولفظه المراد الاستدلال به، لاختلاف ألفاظ الحديث الواحد فيما يرويه المحدثون، ولا يحيل إلى الحديث بصورة عامة، بل يجب أن يسمي الحديث وسنده، حتى يعلم المستنبط اللفظة المطلوبة من قصد الفقيه، وهذا من سعة التشريع الإسلامي، واتساع الألفاظ والمعاني التي تتميز بها اللغة العربية.

قد تم بناء متن البحث على مبحثين هما:

المبحث الأول: تعدد الطرق الحديث، وتأثيرها، على درجة صحة الحديث.

وفيه مطالب: المطلب الأول: تعدد طرق الحديث، والمطلب الثاني: تأثير تعدد طرق الحديث، على درجة صحة الحديث.

أما المبحث الثاني ففيه: أصل الحديث، ومراد المحدثين، وأهل الفقه، من قولهم: أخرجه فلان:

وقد قسم إلى مطالب الأول: المحدث من حيث هو محدث، والفقيه من حيث هو فقيه، والثاني: أصل الحديث، وقول المحدث بعد حديثه: أخرجه فلان:

ثم الخاتمة ونتائج البحث التي يستفاد منها في إيجاز ما تم تناوله من مادة علمية في ثنايا هذا البحث.

Abstract

This research is considered one of the researches that are concerned with the sciences of the prophetic hadith. So, when the narrator narrates a hadith, he comes in a variety of terms, and from various ways, and this is the approach of the people of hadith, and also shows the position of the jurists in inferring the text of the hadith. As narrated by the hadiths, and does not refer to the hadith in general, rather it is necessary to name the hadith and its chain of transmission, so that the inferred person knows the term that is required of the intention of the jurist, and this is part of the breadth of Islamic legislation, and the breadth of terms and meanings that characterize the Arabic language.

The body of the research was based on two topics:

The first topic: the multiplicity of modern methods, and their effect on the degree of authenticity of the hadith.

And it includes demands: The first requirement: the multiplicity of the methods of hadith, and the second requirement: the effect of multiple ways of hadith on the degree of authenticity of the hadith.

As for the second topic, it is: The origin of the hadith, what is meant by the hadiths, and the people of jurisprudence, from their saying: It was provided by So and so:

It was divided into the demands of the first: the hadith in terms of it is updated, and the faqih in terms of it is a jurist, and the second: the origin of the hadith.

Then the conclusion and the results of the research that can be used to summarize what has been dealt with of scientific material in the folds of this research.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين، محمد(ﷺ)، وعلى آل بيته الطاهرين وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:-

فان من مسلمات فهم أصول الدين الإسلامي، هو معرفة مقاصد المحدثين في ألفاظهم وأقوالهم، وما تعارفوا عليه من المصطلحات المؤدية، إلى فهم الحديث رواية ودراية، وبذلك فهم مقاصد السنة من معان ودلالات، وما يكون معها من قرائن، تعطي المسلم الرؤية الواضحة لمّا يعتريه من مشاكل يومية، يحتاج معها الرجوع إلى الكتاب والسنة، ليعبر إلى ضفة الأمان الذي ينشده، من إرضاء الله سبحانه وتعالى، وطاعة لأمره، والنجاة من عذابه، والطمع في جنته.

وفي بيان المراد من البحث والدراسة نذكر ما أشار إليه الزيلعي بقوله: وقد يحتمل هذا من المحدث، لان المحدث إنما ينظر في الإسناد، وما يتعلق به، ولا يحتمل ذلك من الفقيه، لأن وظيفته استنباط الأحكام من الألفاظ، فالمحدث إذا قال: أخرجه فلان، فإنه يريد أصل الحديث لا بتلك الألفاظ بعينها، ولذلك اقتصر أصحاب الأطراف على ذكر طرف الحديث، فعلى الفقيه إذا أراد أن يحتج بحديث، على حكم أن تكون تلك اللفظة التي تعطيه موجودة فيه، حتى إن بعض الفقهاء احتج بهذه[1].

لذا انبرى لهذا الأمر أهله من أهل الحديث، حتى يبقوا الإسلام على المحجة البيضاء، وذلك بتقصي الحقائق، وما كان عليه النبي(ﷺ)، من سنة قوليه أو فعلية أو تقريرية، وكيف فهم الصحابة لهذه السنن؟ وكيف عملوا بها؟ وكيفية نقلها إلى من بعدهم؟ مع تفاوت مداركهم وإمكانياتهم في التحمل والنقل، مع أنهم كلهم عدول، إلا أن هذا لا يساويهم في الحفظ والضبط والاتقان، لذا تعددت طرق النقل والاسانيد في الرواية والواحدة، فربما كان حضر عند النبي(ﷺ)، صحابي واحد، وربما حضر الجمع الغفير من الصحابة في نازلة ما، فيروي كل واحد منهم ما رأى، بحسب تحمله وسعة حفظه، ودليل ذلك ما رواه ابن عباس(ﷺ)، قال عمر(ﷺ): كنت أنا وجار لي من الانصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة،

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، (لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف، الزيلعي، ت٧٦٢هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر-بيروت/ دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة: ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م: محمد عوامة: ٣/٥٤.

وكنا نتناوب النزول على رسول الله(ﷺ)، ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذاك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك[1].

وبهذا نعلم أسباب تعدد الروايات، واختلاف ألفاظها بين راوٍ وأخر، وذلك لنقل الرواية أو الحادثة التي حضرها الصحابي أو جمع من الصحابة، كل حسب أسلوبه ومقدار اهتمامه بالتفاصيل التي أحاطت بالرواية، ثم أن الصحابة والذين هم من نقل سنة النبي(ﷺ)، إلى من بعدهم قد انتشروا في المدن والأمصار، ورووا كل المشاهد التي حضروها مع النبي(ﷺ)، من أقوال وأفعال وتقرير بأساليبهم، فمنهم: من اقتصر، ومنهم من أسهب، ومنهم من روى بالنص، ومنهم من روى بالمعنى والدلالة.

لذا ذهب من جاء بعدهم من التابعين، ممن رووا الحديث، إلى الاختلاف في الألفاظ، لان كل راوٍ منهم، قد أخذ من شيخه في نفس الرواية، بلفظ مختلف، بسبب اختلاف ألفاظ أصل الرواة في نقل الرواية، بأساليبهم وألفاظهم التي تدل على نفس المعنى، وهو مما يسمى تعدد طرق رواية الحديث، ثم انتشرت رواية الحديث، وربما تعددت أسانيد الحديث الواحد من التابعين، وأتباع التابعين وما بعدهم.

وبعد انتشار الكتابة وتوسع تدوين السند، وظهور عصر التدوين، حينها كتب الرواة ما حفظوا وتلقوا من روايات، فكان الشيخ يحدّث والعشرات يحفظون عنده، أو يكتبون ما يلفظ، وقد ألف الإمام مالك الموطأ، ومن ثم بعده كتب السنن والصحاح، ومن جاء بعدهم حتى ظهرت كتب أطراف وزيادات الحديث.

كل هذا النشاط كانت الفائدة منه إبراز السنة وحفظها، وبيان أصح الروايات وأعلاها واضبطها سنداً، وقد بان ذلك في نقد الروايات وتمحيصها، حتى برزت تقسيمات الحديث من صحيح وحسن وضعيف، وكما ظهرت اصح الروايات، فميّزت عن غيرها، رغم إن مصدرها واحد، لكن كان اختلافها في الحفظ والضبط والإتقان في نقل الرواية.

لذا كان على الفقيه، إن يبين السند والطريق الذي يقصده، حين تصديه لمسألة فقهيه ما، حتى يعلم المتلقي أي المعان قد قصدها الفقيه، ولا يترك الامر عام في ألفاظ الحديث الواحد.

---

(١) صحيح البخاري، (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: (لأبي عبدالله، محمد بن إسماعيل، البخاري الجعفي، المتوفى ٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ: حققه: محمد زهير بن ناصر الناصر: كتاب العلم: باب التناوب في العلم: حديث رقم ٨٩: ٢٩/١.

وما طرقناه اليوم في هذا البحث، ما هو إلا باب من أبواب تذليل الفهم، وبيان عمل الرعيل الأول، ومقاصد ودلالة قول المحدث: "أخرجه فلان، بأنه يريد أصل الحديث، لا بتلك الألفاظ بعينها"، والذي سنبينه من خلال طرح عدة من الأبواب والمطالب، من أجل الوصول إلى فهم ما أراد المحدثون، في إطلاق بعض المصطلحات والله المعين.

المبحث الأول

تعدد الطرق الحديث، وتأثيرها، على درجة صحة الحديث.

المطلب الأول: تعدد طرق الحديث:

إن من أهم ما يجب معرفته، وخاصة ممن لهم باع في علوم الحديث، قول المحدث: "تعدد طرق الحديث"، وهو أن للحديث طرقاً أخرى قد روي بها الحديث، وتختص بوجود أكثر من سند، قد روى به المحدثون الحديث من خلاله، حتى وان تعددت طرق الحديث، لا يمكن أن ترفع الحديث إلى منزلة الصحيح، بل وربما تبقيه في منزلة الحديث الضعيف، وان تعددت طرقه ومخارجه، وهذه إشارة صريحة إلى أن السند الضعيف، لا يقوى بسندٍ ضعيفٍ أخر أضعف منه، بل وربما يدل ذلك على الضعف، الذي لا ينفع معه تعدد الطرق لضعفها جميعاً.

قال ابن عبدالهادي: إن تعدد طرق الحديث موجود بكثرة، ولكن هذا التعدد تارة يكون مقوياً للحديث، وتارة أخرى يكون معلاً للحديث، والتفريق بين الحالين يحتاج إلى دقة وطول مراس في هذا الفن[١]، وقال ابن حجر: "وربما يخرّج الحديث، إما لبيان تعدد طرق الحديث، أو لرفع رتبته، أو لبيان انقطاعه أو علته ... وما أشبه ذلك"[٢].

وقد ذهب بعض المحدثين، إلى إخراج الحديث من طرق شتى، منهم: "أبا يعلى في مسنده"، بحيث أمتاز مسنده بتعدد طرق الحديث، وقد يكرر طرقه، فتصل إلى عشر طرق، وليس بينها اختلاف يذكر، حتى إنه أحيانًا لا يختلف إلاَّ شيخه فقط، وقد يكرر الحديث بسنده ومتنه، ولا يذكرها متتابعة في الغالب، بل تكون مفرقة في ثنايا المسند[٣].

ومن أهم الكتب التي أوردت للحديث طرقاً شتى، كتاب "صحيح الإمام مسلم"، وهو أفضل مثال على معرفة تعدد طرق الحديث، لذا ولجنا في كتاب صحيح مسلم، كتاب الإيمان:

---

(١) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، ت٧٤٤هـ)، أضواء السلف–الرياض، ط١، ١٤٢٨–٢٠٠٧: ت: سامي محمد جادالله– عبدالعزيز ناصر الخباني: ١٩٤.

(٢) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م: تحيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف: د. زهير ناصر الناصر: ١٠٥/١.

(٣) المطالب العالية بزوائد والمسانيد الثمانية، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع: ط١، ١٤١٩هـ–١٤٢٠هـ: المحقق: مجموعة من الباحثين: ٢٠٥/١.

باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل، الأحاديث (٦٤-٦٥-٦٦)، نجد كيف تعددت طرق الحديث، وكيف كان منهاج "الإمام مسلم" في جمع الطرق واستعراضها.

١- قال الإمام مسلم: حدثنا أبو طاهر أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو بن سرح المصري، أخبرنا أبن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، أنه سمع عبدالله بن عمرو بن العاص، يقول: أن رجلاً سأل رسول الله(ﷺ)، أي المسلمين خير؟ قال(ﷺ): (من سلم المسلمون من لسانه ويده)[١].

٢- ثم قال الإمام مسلم: حدثنا حسن الحلواني، وعبد بن حميد جميعاً، عن أبي عاصم، قال: عبد(بن حميد)، أنبأنا أبو عاصم، عن أبن جريج، أنه سمع أبا الزبير، يقول: سمعت جابراً، يقول: سمعت النبي(ﷺ)، يقول: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)[٢].

٣- كما روى الإمام مسلم، بقوله: وحدثني سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، قال: حدثني أبي، حدثنا أبو بردة بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قلت: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل ؟ قال: (من سلم المسلمون من لسانه ويده)[٣].

٤- وأضاف الإمام مسلم بقوله: وحدثنيه إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أسامه، قال: حدثني بريد بن عبدالله، بهذا الإسناد، قال: سئل رسول الله(ﷺ)، أي المسلمين أفضل ؟ فذكر مثلهُ[٤].

كل هذه الطرق الأربعة، ذكرها مسلم من باب إظهار تعدد طرق الحديث، وان بعضها يقوي الأخر رغم صحة الجميع، مع وجود فوارق في ألفاظ الحديث من زيادة ونقصان، في مفردات الكلمات التي وردت في كل الأسانيد، وهذه الميزة لا تذهب بالحديث إلى الضعف،

---

(١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله(ﷺ)، المعروف بصحيح مسلم، (لأبي الحسن مسلم بن الحجاج، القشيري النيسابوري، المتوفى ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي-بيروت: حققه: محمد فؤاد عبدالباقي: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٤: ٦٥/١.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٥: ٦٥/١.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٦: ٦٦/١.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٦: ٦٦/١.

بل إلى القوة، فكل راوٍ ينقل ما سمع ورأى، ومع معاينة الواقعة، لأن قابلية الحفظ والملاحظة، تتفاوت من راوٍ إلى أخر.

٥-وكما أورده الإمام البخاري، من طريق عبدالله بن عمرو بن العاص(ﷺ)، أيضاً، بقوله: حدثنا آدم ابن أبي إياس، قال: حدثنا شعبة، عن عبدالله بن أبي السفر، وإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالله بن عمرو بن العاص(ﷺ)، عن النبي(ﷺ)، قال: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه)[١].

فضاف لفظ: (والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه)، بعد لفظة: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، فهذه الزيادة من البخاري، على ما جاء به مسلم، لا تؤدي إلى تضعيف احدهما، بل هي إشارة إلى تقوية الرواية، وإن اختلفت بعض ألفاظها، فمسلم أقتصر على لفظة: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، أو الإجابة على سؤال: (من سلم المسلمون من لسانه ويده).

بل تعدد طرق الحديث عند مسلم قد بينت أموراً منها:

قال الإمام مسلم: عن أبي الخير، أنه سمع عبدالله بن عمرو بن العاص(ﷺ)، يقول: أن رجلاً سأل رسول الله(ﷺ)، أي المسلمين خير؟ قال(ﷺ): (من سلم المسلمون من لسانه ويده)[٢].

ثم قال الإمام مسلم: أن جابراً(ﷺ)، سمع، النبي(ﷺ)، يقول: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)[٣]، فهنا فسّر وبان اسم الرجل وإذا هو جابر(ﷺ).

أما الرواية الثالثة: فقد بينت أن السائل أبا موسى(ﷺ)، بقول مسلم: عن أبي موسى، قال: قلت: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: (من سلم المسلمون من لسانه ويده)[٤]، فهنا السائل أبا موسى، وليس جابر(ﷺ)، وهذا يدل على تعدد الرواية بما وقع لجابر، والأخرى لما وقع لأبي موسى من السؤال، وهذا يدل لتكرار الحدث أو تكرار السؤال من الرجلين للنبي(ﷺ).

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده: حديث رقم ١٠: ١١/١.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٤: ٦٥/١.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٥: ٦٥/١.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: حديث رقم ٦٦: ٦٦/١.

وقد خرّج الحديث الكثير من الرواة، وبألفاظ فيها زيادة أو نقصان على أصل الحديث، منهم:

٦- أخرج الحديث أبو يعلى الموصلي، من طريقٍ أخر، حيث قال: حدثنا المقدمي، عن مبارك، عن عبدالعزيز، عن أنس، أن النبي(ﷺ)، سئل عن المؤمن؟ قال: (من أمنه جاره ولا يخاف بوائقهُ، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده)[١]، بزيادة تخالف ما أخرجه البخاري ومسلم وهي: (من أمنه جاره ولا يخاف بوائقهُ، والمسلم...)[٢]، فهذه الزيادة من رواية أنس(ﷺ)، لم يخرجها البخاري ولا مسلم، بل هي مما أخرجه أبو يعلى الموصلي، عن أنس(ﷺ).

٧- وأخرج الحاكم في مستدركه، فقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وأبو بكر بن سلمان الفقيهان، قالا: ثنا عبيد بن شريك، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث، حدثني محمد بن عجلان، عن القعقاع ابن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله(ﷺ)، قال: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم)، قد اتفقا على إخراج طرف حديث (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، ولم يخرجا هذه الزيادة وهي صحيحة على شرط مسلم، وفي هذا الحديث زيادة أخرى على شرطه مما لم يخرجاها"[٣]، قصد زيادات أخرى في نظره هي صحيحة، ولم يخرجاها البخاري ولا مسلم.

وقصد هذه الزيادة: (المسلم...، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم)، وهي أيضاً زيادة عن ما ورد قبلها من الروايات مع وجود أصل الحديث.

٨- وكذا أخرجه الحاكم من طريقٍ أخرى، لبيان زيادة اللفظ، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أبو الحسن محمد بن سنان القزاز، حدثنا أبو عاصم، أنبأنا أبن جريج، أخبرني أبو الزبير، سمع جابراً، يقول: قال رسول الله(ﷺ): (أكمل المؤمنين من سلم المسلمون من لسانه ويده) و (زيادة أخرى صحيحة على شرطهما ولم يخرجاها، وهي: أكمل

---

(١) مسند أبي يعلى، (لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى، التميمي، الموصلي، (ت٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث – دمشق: ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م: تحقيق: حسين سليم أسد: حديث رقم ٣٩٠٩: ١٥/٧.

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي: حديث رقم ٣٩٠٩: ١٥/٧.

(٣) المستدرك على الصحيحين، (لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، الحاكم، عرف بابن البيع، ت٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: ط١، ١٤١١-١٩٩٠: حققه: مصطفى عبد القادر عطا: حديث رقم ٢٢: ٥٤/١.

المؤمنين)[1]، كل هذه الألفاظ مع زياداتها، وتعدد الطرق تدل على أصل الحديث، وتأتي من باب الدلالة على صحة الحديث، وذلك لصحة أسانيده التي خرجها رواة الحديث.

٩- وأيضاً أخرجه الحاكم من طريقٍ أخرى، فقال: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن عبدالعزيز، ثنا القعنبي، ثنا عبدالعزيز، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن بلال ابن الحارث(ﷺ)، عن النبي(ﷺ)، قال: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)[2]، موافق لرواية جابر(ﷺ)، في صحيح مسلم.

١٠-وأخرج أبو نعيم من طريق أبي موسى(ﷺ)، فقال: حدثنا عبدالله بن محمد بن جعفر، ثنا محمد بن يحيى بن منده، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا أبو أسامة، ثنا يزيد عن عبدالله، وحدثنا أبو عمرو، ومحمد بن أحمد بن حمدان، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا سعيد بن يحيى الأموي، ثنا أبي، قالا: ثنا أبو بردة بن عبدالله، عن أبي بردة، عن أبي موسى(ﷺ)، قال: سئل النبي(ﷺ)، أي المسلمين أفضل؟ قال(ﷺ): (من سلم المسلمون من لسانه ويده)، رواه مسلم، عن إبراهيم بن سعيد بن أبي أسامة، وعن سعد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه، عن يزيد[3].

١١-وذهب أبو نعيم فأخرجه بزوائده، فقال: فمن حديثه عن أنس(ﷺ)، ما حدثناه حبيب بن الحسن، قال: ثنا أحمد بن يحيى الحلواني، وعبدالله بن أيوب القربي، قالا: ثنا أبو نصر عبدالملك بن عبدالعزيز النسائي، وحدثنا محمد بن إسحاق الأهوازي، قال: ثنا الحسن بن علي ابن بحر، قال: ثنا عبدالصمد بن النعمان، قالا: ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، ويونس ابن عبيد، وحميد، عن أنس(ﷺ)، قال: قال رسول الله(ﷺ): (المؤمن من أمنه الناس، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر السوء، والذي نفس محمد بيده، لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه)، غريب من حديث يونس، عن أنس صحيح ثابت من غير رواية، عن النبي(ﷺ)[4]، والحديث فيه ضعف بسبب أن حماد بن سلمة تغير حفظه

---

(١) المستدرك على الصحيحين: حديث رقم ٢٣: ٥٤/١.

(٢) المستدرك على الصحيحين: حديث رقم ٦٢٠٠: ٥٩٣/٣.

(٣) المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم، (لأبي نعيم أحمد بن عبدالله، الأصبهاني، ت٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: ط١، ١٤١٧-١٩٩٦: حققه: محمد حسن الشافعي: حديث ١٥٨: ١٣١/١.

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، ت٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي -والفكر للطباعة-والكتب العلمية- بيروت- مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م: ٢٣/٣.

بـأخرة[١]، هنـا أورد أبـو نعـيم الحـديث مـع زياداتـه، وأضـاف إليـه: (المـؤمن... والمهـاجر مـن هجـر السـوء، والـذي نفـس محمـد بيـده لا يـدخل الجنـة، مـن لا يـأمن جـاره بوائقـه)، بزيادة جديدة على أصل الحديث.

وذهب أبو نعيم إلى إخراج الحديث من عدة طرق، مبيناً الأسانيد عن جابر، لبيان من أخرجه، ورواه عن جابر(ﷺ)، وهم:

١٢-قال أبو نعيم: حدثنا حبيب بن الحسن، ثنا أبو مسلم الكشي، ثنا أبو عاصم، عن أبي جريج، عن أبي الزبير، سمع جابراً بن عبدالله(ﷺ)، يقول: (المسلم... الحديث .

وحدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا إسحاق بن احمد، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، سمع جابر بن عبدالله(ﷺ)، يقول: (المسلم... الحديث.

ح وحدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا إسحاق بن أحمد، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا أبو عاصم، عن أبن جريج، عن أبي الزبير، سمع جابر بن عبدالله، يقول: (المسلم... الحديث .

ح وحدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا إسحاق بن أحمد، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله(ﷺ): (إن أكمل المسلمين إسلاماً، من سلم المسلمون من لسانه ويده)، حسن لم يرفعه أبو مسلم "الكشي"، عن أبي عاصم، قال: كذا في كتابي غير مرفوع، رواه مسلم، عن الحلواني وعبد بن حميد، عن أبي عاصم[٢]، ورواه أبو نعيم، بزيادة: (إن أكمل المسلمين إسلاماً، من ...الحديث)، مع الخلاف في رفعه.

١٣-وعن عبدان، حدثنا محمد بن معمر، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، انه سمع جابر بن عبدالله، قال: سمعت رسول الله(ﷺ)، يقول: (أسلم الناس إسلاماً، من سلم المسلمون من لسانه ويده[٣])، قال الهيثمي: هو في الصحيح بلفظ المسلم من سلم[١]، وهو ما ذكرناه أنفاً في رواية مسلم.

---

(١) تقريب التهذيب، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار الرشيد-سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: حققه: محمد عوامة: ١٧٨.

(٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم: الأحاديث ١٥٧: ١/١٣٠-١٣١.

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، (لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، الدارمي، البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: حققه وخرج

كل هذه الروايات تدل على أن للحديث عدة طرق ومخارج، قد أوردها العديد من الصحابة وهم: عبدالله بن عمرو بن العاص، وجابر بن عبدالله، وأبي موسى" عبدالله بن قيس" وأبنه بريد بن عبدالله بن قيس، وأنس، وأبي هريرة، وبلال بن الحارث(ﷺ)، وهذه الطرق تتفاوت من حيث درجة الصحة في سلسلة السند، من حيث قابلية الرواة وسلسلة السند، من حيث التحمل والحفظ والضبط، ومع ورود الحديث في الصحيحين، وكتب السنن نرى أيضاً، وروده في كتب أخرى، بأسانيد أخرى لم يذكرها البخاري أو مسلم، منها مسند "أبي يعلى" فقد أخرجه من طريق أنس(ﷺ)، والحاكم في "مستدركه" عن طريق أبي هريرة، وبلال بن الحارث(ﷺ)، مع زيادات أو ألفاظ أخرى، تدل على أصل الحديث، وأن اختلفت الألفاظ عن الرواة، أو ممن جاء بعدهم من الرواة.

إذا إن صحة طرق الحديث، لا تعني أن يأتي الحديث بألفاظ بعينها، بل يجب إثبات أصل الحديث من مصادره، ثم رواية الحديث بالمعنى من حيث الرواية، وان تعددت ألفاظه، فهذا لا يقدح بصحة الحديث، بل يرفعه إلى درجة أعلي، ثم يبن ما خفي منه، ويفسره ما أبهم فيه.

المطلب الثاني: تأثير تعدد طرق الحديث، على درجة صحة الحديث.

إن تعدد الطرق التي يرد بها الحديث، ربما تكون من الإشارات التي تدل على صحة الحديث، فتعدد الطرق والأسانيد، التي يرد بها الحديث بأصله، أو بألفاظ تعطي في جملتها نفس المعنى، أو تأتي زيادات على أصل الحديث، كل ذلك ربما يكون مؤشراً على شهرة الحديث، والغالب ميوله إلى الصحة، أو ربما أن تكون دلالة تعطي عكس ذلك، بان يكون الحديث مما اشتهر بضعفه ولو تعددت طرقه.

قال أحمد بن حنبل: ترى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر(٢)، والحديث المنكر لا يزال منكراً مهما تعددت طرقه، وذلك لأن المنكر قد تحقق للناقد، أو غلب على ظنه من وقوع الخطأ فيه، فتعدد الطرق لا يزيل خطأه، وإنما ينفع تعدد الطرق في أحاديث

أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط: ذكر البيان من سلم المسلمون من لسانه ويده: حديث رقم ١٩٧: ٤٢٦/١.

(١) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، (لأبي الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية: تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة: حديث رقم ٢٧: ٣٧.

(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد، (لأبي عبدالله أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ)، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث–مصر، ط١، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م: إبراهيم النحاس: ٢١/١٤.

الضعفاء، التي يتردد الناقد فيها بين إصابة الراوي وخطئه، فإذا رُويتْ من طرق أخرى ترجّح لديه جانب الإصابة، وإذا كان هذا في الحديث المنكر، ففي حديث الكذّاب، والمتَّهم بالكذب كان الأمر أشد وأعظم، وكثرة الطرق وتعددها لا تفيد معه، إلا كشف ما وقع فيه من سرقة الحديث، فلا تزيده إلا وهناً[١].

قال القارئ: إن تعدد الطرق يبلغ الحديث الضعيف إلى حد الحسن[٢]، وقال المباركفوري: "إن تعدد طرق الحديث، إنما يبلغه إلى حد الحسن، إذا كانت تلك الطرق متباينة، ولم يكن، مدار كلها ضعيف لا يحتج به[٣]، وقال السيد رشيد رضا: يقول المحدثون في بعض الأحاديث، حتى التي لم يصح لها سند: إن تعدد طريقها يقويها وهي قاعدة نظرية غير مطردة[٤]، يردها واقع الأمر أثناء التطبيق، فلا حديث بلا سند صحيح أو مقبول، وإلى ذلك أشار ابن المبارك بقوله: (لولا الإسناد لقال كل من شاء، كل ما شاء)[٥].

وإذا أخذنا مما أخرجه النسائي كنموذج على تعدد طرق الحديث، قال أبو عبدالرحمن النسائي: أخبرني أحمد بن حفص بن عبدالله، قال: حدثني أبي، قال: حدثني إبراهيم، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبي الزبير، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة(ﷺ)، قال: قال رسول

---

(١) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، (بشير علي عمر)، الناشر: وقف السلام: ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م: ١٩٧/١.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (لأبي الحسن، علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري، المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م: ٧٩٥/٢.

(٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، (لأبي العلا، محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: ٣٧٢/٢.

(٤) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، (عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ت١٣٨٦هـ)، المطبعة السلفية: عالم الكتب-بيروت: ١٤٠٦هـ/-١٩٨٦م: ٢٥٥.

(٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، ت٣٦٠هـ)، دار الفكر-بيروت: ط٣، ١٤٠٤هـ: تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب: ٢٠٩.

الله(ﷺ): (من سبح في دبر صلاة الغداة مائة تسبيحةٍ، وهلل مائة تهليلةٍ، غفر له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر)[1].

وقال النسائي بسندٍ أخر: أخبرنا أحمد بن نصر، عن مكي بن إبراهيم، قال: أخبرنا يعقوب بن عطاء، عن عطاء بن أبي علقمة بن الحارث بن نوفل، عن أبي هريرة(ﷺ)، قال: قال رسول الله(ﷺ): (من سبح في دبر صلاة الغداة مائة تسبيحة، وهلل مائة تهليلة، غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر) قال أبو عبدالرحمن النسائي: يعقوب بن عطاء ابن أبي رباح، ضعيف، وعبدالوهاب بن مجاهد، متروك، وعبدالله بن طاوس، ثقة مأمون، وعبدالله بن سعيد ابن جبير، ثقة مأمون، وعكرمة مولى أبن عباس، ثقة من أعلم الناس، قاله: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد[2].

هنا مال النسائي إلى تضعيف سند الحديث، رغم ورود الحديث بالنص كما في الحديث الذي قبله، فالعلة في سند الحديث لا في متنه، بل جرح كل من: يعقوب بن عطاء ابن أبي رباح لضعفه، وعبدالوهاب بن مجاهد أنه متروك.

وهذا المثال يوقفنا في أن الأحاديث وان تعددت طرقها ومخارجها، وان جائت بنفس اللفظ، فان هذا لا يعني أن الحديث صحيح، بل ربما يكون الخلل في السند وليس في المتن، مما يضعّف به الحديث، فيخرجه من الصحة إلى الضعف، بسبب ضعف بعض رواته.

إذاً تعدد الطرق في مسألة مقطوع ببطلانها شرعاً، كمسألة الغرانيق، أو عقلاً، لا قيمة له، لجواز تلك الطرق على الباطل.

قال عبدالرحمن المعلمي اليماني: أما الباطل يقنياً فلا يقيده التعدد شيئاً، بل يبعد جداً أن تتعدد طرقه تعدداً يفيده قوة قوية، نعم قد يختلف المتن في الجملة، ويكون الحكم بالبطلان، إنما هو بالنظر إلى ما وقع في بعض الطرق، وقد يكون ذلك الخطأ وقع فيه، وقد يفهم الناظر معني بحكم بطلانه، وللخبر معنى آخر مستقيم، وكثيراً ما يقع الخلل في الحكم بالبطلان[3].

---

(١) السنن الكبرى، (لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة–بيروت: ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م: حققه: حسن عبدالمنعم شلبي: كتاب عمل اليوم والليلة: التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد دبر الصلوات: حديث رقم٩٨٩٢: ٦٠/٩.

(٢) السنن الكبرى: كتاب عمل اليوم والليلة: التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد دبر الصلوات: حديث رقم٩٨٩٣: ٦١/٩.

(٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: ٢٥٦.

وربما تعدد طرق الحديث، تفيدنا في الحكم على الحديث قبولاً أو رداً، وقد يكون الحديث ضعيفاً، بسبب علة في سنده، لكن تعدد طرقه الأخرى ترفعه إلى درجة الحسن لغيره، إلا أن الرفع إلى الحسن لغيره لا يكون إلا بشرطين: الأول: ألا يكون شديد الضعف، والثاني: أن يكون تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً لا معنوياً، بحيث لا يغلب على الظن، أن هذه الطرق هي في الحقيقة طريق واحد، قد تصرف فيه الرواة(١).

وهذا التباين في الألفاظ من حيث الزيادة والنقصان، وكذا الزيادات التي تلحق بأصل الحديث، كلها تدل على أن للحديث أصل رواية، وإنما هذا التباين حصل من الرواة أنفسهم، أو ورود القصة لأكثر من مرة، أو إن غنى اللغة العربية، تعطي مفردات كثيرة، تعطي نفس المعنى المؤدي إلى القصد، الذي ورد من أجله الحديث.

إذاً تعدد الطرق إن صحت، ترفع الحديث من الضعيف إلى الحسن، أو من الحسن إلى الصحيح، وتفيد في تعدد الأسانيد والطرق والرواة، أو تبيّن الحديث من حيث الموقوف، أو المرفوع أو غيره، كما أن الرواية الضعيفة جدا، لا ينفعها تعدد الطرق، إن ثبت إن جميع الطرق هي ضعيفة بمجملها، فلا تقوي الحديث، ولا تعد من المتابعات التي تنفع الحديث.

(١) علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، (محمد محمود بكار)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة: ٧٩/١.

المبحث الثاني

أصل الحديث، ومراد المحدثين، وأهل الفقه، من قولهم: أخرجه فلان:

المطلب الأول: المحدث من حيث هو محدث، والفقيه من حيث هو فقيه:

إن للمحدث رؤية خاصة من حيث التعامل مع الحديث، من حيث السند والمتن، وما هي درجة الصحة، وما هي عدالة رجاله، قال ابن دقيق العيد: "معلوم أن نظر المحدث من حيث هو محدثٌ، إنما هو في الإسناد، وما يتعلَّق به، لا من جهة استنباط الأحكام من الألفاظ ومدلولاتها، فإن تكلَّم في ذلك، فمن حيث هو فقيه، وكذلك العكس، فنظرُ الفقيه فيما يتعلق بالاستنباط من الألفاظ ومدلولاتها، فإن تكلَّم في الأسانيد فمن حيث إنه مُحدثٌ، فإذا كان كذلك، فالمحدث إذا قال بعد حديث: أخرجه فلان، فإنما يريد أصل الحديث، ولا يريد أنه أخرجه بتلك الألفاظ بعينها، لأن موجب صناعته تقتضي ذلك، ولهذا عملوا الأطراف، واكتفوا بذكر طرق الحديث، وقالوا: أخرجه فلان وفلان، والفقيهُ إذا أراد أن يحتجَّ بلفظة يقتضي مدلولُها حكماً يذهب إليه، وقال: أخرجه مسلم، أو فلانٌ من الأئمة، فعليه أن تكونَ تلك اللفظةُ، التي استنبط منها الحكم، موجودة في رواية [مسلم لأنه مقتضى ما يلزمُه من صناعته، فيلزم على هذا أن لا يترجم، ليستدل على حكم يُدخله تحت الترجمة، حتى تكون تلك اللفظةُ، موجودة في رواية من نسبه إليه، فمن قال بعد إيراد هذا الحديث للاحتجاج بهذه اللفظة: أخرجه مسلم، فلم يُحسن، لأن موضع الحُجة صيغة الأمر، وليست في كتاب مسلم[1].

وينبغي للفقيه المُستدل بلفظة من الحديث، إذا نسب الحديث إلى كتاب، أن تكون تلك اللفظةُ، التي تدلُ على ذلك الحكم الذي اختاره، موجودةً في ذلك الكتاب بعينها، ولا يُعذر في هذا كما يُعذر المحدثُ، لأنَّ صناعتهُ تقتضي النظر إلى مدلول الألفاظ، وأكثرُ نظر المحدّث فيما يتعلَّق بالأسانيد ومخارج الحديث، والنظرُ في مدلول اللفظة المعينة خارج عن غرضه، وهو مُتعلق غرض الفقيه عيناً، وعن هذا ينبغي أن تتفقد التراجم التي يذكرونها في المصنفات، فإن دلَّت الترجمةُ على الحكم، الذي يريد إثباته باللفظة المعينة، ثم قال: أخرجه فلان، ولم تكن تلك اللفظة التي هي عمدة دليله موجودةً في تلك الكتب، كان متسامحاً أو مخطئاً، إذا ثبت هذا، لمّا كان هذا الكتاب، كتاباً مقصوده الاستدلالُ على الأحكام الفقهية، وكان مُتعلقُ نظر الفقهاء هو مدلولاتُ الألفاظ، وفيها تتفاوتُ رتبُهم ومفهوماتُهم[2].

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، (لأبي الفتح، محمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد، (ت٧٠٢هـ)، دار النوادر–سوريا: ط٢، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م: حققه: محمد خلوف العبد الله: ٦/٥-٧.

(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ١/١٧١-١٧٢.

فالمحدث ينظر إلى السند والمتن، والفقيه ينظر معنى اللفظ ودلالته، لذا يجب على الفقيه إن يسمي السند، الذي روى اللفظة التي يعنيها بعينها.

المطلب الثاني: أصل الحديث، وقول المحدث بعد حديثه: أخرجه فلان:

إن لكل حديث صحيح أصل رواية صحيحة، تكون ركيزة للرواة، ومدار الحديث يكون عليها، ومما يلحظ من أقوال الرواة: "وأصل الرواية" إنما يريدون إثبات رواياتهم أو زياداتها، بان لها أصل، وان كان التطابق في المعنى وليس الألفاظ.

قال ابن دقيق العيد: أنَّ أهل الحديث إذا قالوا في حديث: أخرجه فلان وفلان مثلاً، أو رووه من غير جهة الكتب المشهورة، وقالوا: أخرجه فلان، فإنما يعنون بذلك تخريج أصل الحديث، دون آحاد الألفاظ والحروف(١).

وقال ابن حجر: استنكر ابن دقيق العيد، عزو المصنفين على أبواب الأحكام، الأحاديث إلى تخريج البخاري ومسلم، مع تفاوت المعنى، لأن من شأن من هذه حاله، أن يستدل على صحة ما بوب، فإذا ساق الحديث بإسناده، ثم عزاه لتخريج أحدهما، أوهم الناظر فيه أنه عند صاحب الصحيح كذلك، ولو كان ما أخرجه صاحب الصحيح، لا يدل على مقصود التبويب، فيكون فيه تلبيس غير لائق، ثم إن فيه مفسدة أيضا من جهة أخرى، وهو احتمال أن يكون في إسناد صاحب المستخرج، من لا يحتج به، كما بيناه غير مرة، فإذا ظن الظان أن صاحب الصحيح أخرجه بلفظه، قطع نظره عن البحث عن أحوال رواته، اعتمادا على صاحب الصحيح، والحال أن صاحب الصحيح لم يخرج ذلك، فيوهم فاعل ذلك ما ليس بصحيح صحيحا، هذا معنى كلامه، ثم قال: "ولا ينكر هذا على من صنف على غير الأبواب، كأصحاب المعاجم والمشيخات، فإن مقصودهم أصل الإسناد، لا الاستدلال بألفاظ المتون" والله أعلم(٢).

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ١/١٧١.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- السعودية، ط١، ١٤٠٤-١٩٨٤: حققه: ربيع بن هادي المدخلي: ١/٣١١.

قال القاسمي: كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث: خرّجه فلان، أو أخرجه بمعنى ذكره[١]، فيقولون: هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم، وهذا المعنى هو المنطبق على الكتب الستة، وأصحاب المعاجم والمسانيد ونحوهم، وهي الكتب الأصلية المعتمدة في الحديث.

وعزو الحديث إلى مصادره الأصلية مع الحكم عليه، وهو ما عرّف به المناوي التخريج، فقال: (عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد[٢]).

وهذا المعنى الأخير لم يعرف بين أهل العلم، في هذا الفن إلا في مرحلةٍ متأخرةٍ، ولعل ذلك يرجع إلى أن السنّة أولاً، قد دونت واستقرت في بطون الكتب، ثم أصبح الناس بعد ذلك في حاجة إلى عزو الحديث إلى هذه الكتب، والمصادر الأساسية لعزو الحديث.

وأمر آخر وهو أن الكتب الشرعية كثرت وتنوعت، وأصبح المؤلف يذكر الحديث بدون عزوٍ، ولا حكم على الحديث، فتطلع الناس إلى معرفة المصدر الأساسي للحديث والحكم عليه[٣]، لذا كان تخريج الحديث مبيّن أمور منها: جمع الطرق والاسانيد التي ورد الحديث منها، وجمع الألفاظ والمفردات التي جائت في متن الحديث، لمعرفة الأصل من الزيادة.

ومثاله: قال الإمام مسلم: عن خباب، قال: أتينا رسول الله(ﷺ)، (فشكونا إليه حر الرمضاء فلم يشكنا)[٤]، رواه الحاكم عن خباب بن الأرت: (شكونا إلى رسول الله(ﷺ)، حر الرمضاء في جباهنا، وأكفنا، فلم يشكنا)، وقال ابن حجر: رواه مسلم عن أحمد بن يونس، يريد أصل الحديث وهو كذلك، إلا أنه ليس فيه: في جباهنا، وأكفنا، ولا فيه لفظ: «حَرُّ»[٥].

---

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، المتوفى ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت: ٢١٩.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير، (زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين المناوي، القاهري، ت١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى–مصر: ط١، ١٣٥٦: ١٧/١.

(٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية: ط١، ١٤١٩هـ–١٩٨٩م: ٥٣/١.

(٤) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب إستحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر: حديث رقم٦١٩: ٤٣٣/١.

(٥) التلخيص الحبير: حديث رقم ٣٧٧: ٦١٣/١.

وربما يتم قصر الرواية، وهو أن يقال مثلاً: لم يروِ هذا الحديث بهذا المعنى إلا فلان، يعني أن هذا الحديث بهذا المعنى، لم يروه إلا شخص واحد، عن فلان، فتجد أن القصر في الرواية فقط، وإلا فالحديث من طرق أخرى مشهور، وطرقه كثيرة(١).

وربمّا يكون الحديث على اختلاف وكثر طرقه، ليس له أصل مقبول، لأن أصل الحديث المروي حديث كذب وافتراء، وقد ركبه الرواة إما بالكذب، أو السرقة، أو حتى التدليس، فالحديث الذي لا أصل له، لا يرتقي أبدا وان تعددت طرقه.

وربمّا يعزو راوي الحديث إلى مصدره الأصلي، كقوله: "أخرجه فلان" و"رواه فلان"، وقد يقال: "ذكره فلان"، أو هو "عند فلان"، مع كون المصدر المعزو إليه أصلياً، أي رُويِّ الحديث فيه بسند مؤلفه(٢).

كما من أسباب الوضع: إن يقول: "من كان في دينه رقة، وفي علمه دغل": هذا الحديث "أخرجه فلان، صححه فلان"، وينسب ذلك إلى مؤلفات يقل وجودها، تظهراً منه بأنه، قد اطلع على ما لم يطلعوا عليه، وعرف ما لم يعرفوا، وربمّا لم يكن قد قرع سمعه، ذلك اللفظ المسؤول عنه قبل هذه المرة، فإن هذا نوع من أنواع الوضع، وشعبة من شعب الكذب، وقد يسمعه من لم يقف على حقيقة حاله، فيعتقد صحة ذلك، وينسب ذلك الكلام إلى رسول اللَّه(ﷺ) ويقول: "رواه فلان، صححه فلان"(٣).

إذا ما يراد من ذكر الحديث، وعزوه إلى مخرّجه من قبل الفقيه، يجب فيه التفصيل والبيان، وذلك لان الألفاظ تختلف من رواية إلى أخرى، وبما أن الفقيه يريد التأصيل لقضية فقهية ما، واثبات دليلها من الشرع، صار لزاما عليه، الإشارة إلى الرواية المعنية، بسندها ولفظها ودلالتها، ليعلم المتلقي أي الروايات قصد، وأي الألفاظ قد عنى، فلا ينفع الإبهام، بل يقصر في الوصول إلى الحقيقة المرجوة، من الحكم المراد إيصاله إلى الناس من قبل الفقيه.

---

(١) شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، (محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ت١٤٢١هـ)، دار الثريا للنشر: ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م: تحقيق: فهد ناصر إبراهيم السليمان: ١٠٠.

(٢) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، (لأبي الفتح، محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، الربعي، فتح الدين، ت٧٣٤ هـ)، دار العاصمة-الرياض: ط١، ١٤٠٩: حققه: د. أحمد معبد عبدالكريم: ١/١٠٥.

(٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، (محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: تحقيق: عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني: ٤٢٧.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث يجب علينا أن نضع أهم ما توصلنا إليه من نتائج وملاحظات حول مادة البحث والتي ستكون على شكل نقاط.

- ❖ تم معرفة أن للحديث الواحد، عدة طرق وهو ما يسمى بالإسناد.
- ❖ إن للحديث ألفاظ ومعان تختلف من راوٍ إلى أخر، لان كل راوٍ قد روى ما عاين من ما أمر به النبي(ﷺ)، من قول أو فعل أو أمر.
- ❖ إن بعض الرواة ربمّا أختصر في رواة الحديث، وقسم ربمّا أسهب وأورد جميع القصة، أو الواقعة التي حضرها أو شاهدها.
- ❖ إن هناك فرق بين ما يقصده ويعتني به المحدث من خلال صنعته، وما يقصده ويعتني به الفقيه في طلبه للدليل الفقهي.
- ❖ أن قولهم: "أخرجه فلان"، لا يعني لفظ بعينه، بل أن هنالك في طرق الحديث ألفاظ وزيادات شتى، تختلف في اللفظ وتتحد في المعنى.
- ❖ إن تعدد طرق الحديث تقوي الحديث، إن كانت مجمل طرقه صحيحة.
- ❖ إن الحديث الضعيف أو المكذوب لا ينفعه تعدد طرقه، أو وجود الزيادات فيه.
- ❖ إن للحديث زيادات تظهر من سند إلى أخر، ولذا ألفت كتب الزيادات، ربما تنفع الحديث أو تكون سببا في تضعيفه.
- ❖ علمنا مراد أهل الحديث عندما يخرّجون الحديث بجميع طرقه، حتى يعلمون قوة الحديث والإحاطة بجميع دلالاته ومعانيه.

ثبت المصادر

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤١٥-١٩٩٤: حققه: مركز خدمة السنة والسيرة، إشراف: د.زهير ناصر الناصر.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: (لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، الدارمي، البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، (عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ت١٣٨٦هـ)، المطبعة السلفية: عالم الكتب-بيروت: ١٤٠٦هـ/-١٩٨٦م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، (لأبي العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، المتوفى ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت.
- تقريب التهذيب، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ)، دار الرشيد-سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: حققه: محمد عوامة.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية: ط١، ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، المتوفى٧٤٤هـ)، أضواء السلف-الرياض، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧: ت: سامي محمد جادالله-عبدالعزيز ناصر الخباني.
- الجامع لعلوم الإمام أحمد: (لأبي عبدالله أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ)، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث-مصر، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م: إبراهيم النحاس.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (لأبي نعيم، أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، ت٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي-والفكر للطباعة-والكتب العلمية- بيروت-مصر، ١٣٩٤- ١٩٧٤.
- السنن الكبرى، (لأبي عبدالرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة-بيروت: ط١، ١٤٢١-٢٠٠١: ت: حسن عبدالمنعم شلبي.
- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، (لأبي الفتح، محمد بن علي بن وهب، ابن دقيق العيد، ت٧٠٢ هـ)، دار النوادر-سوريا: ط٢، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م: حققه: محمد خلوف العبدالله.

- شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، (محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ت١٤٢١هـ)، دار الثريا للنشر: ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م: تحقيق: فهد ناصر إبراهيم.
- صحيح البخاري: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: (لأبي عبدالله، محمد بن إسماعيل، البخاري الجعفي، المتوفى ٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ: حققه: محمد زهير بن ناصر الناصر.
- علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، (محمد محمود بكار)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، (محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: تحقيق: عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، (زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين المناوي، القاهري، ت١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى- مصر: ط١، ١٣٥٦.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: (محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، المتوفى: ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (لأبي محمد، الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، ت٣٦٠هـ)، دار الفكر-بيروت: ط٣، ١٤٠٤: حققه: د.محمد عجاج.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (لأبي الحسن، علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري، المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المستدرك على الصحيحين، (لأبي عبدالله، محمد بن عبدالله، الحاكم، ابن البيع، ت٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: ط١، ١٤١١-١٩٩٠: حققه: مصطفى عبدالقادر.
- مسند أبي يعلى، (لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى، التميمي، الموصلي، (ت٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث – دمشق: ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م: تحقيق: حسين سليم أسد.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله(ﷺ)، المعروف بصحيح مسلم، (لأبي الحسن مسلم بن الحجاج، القشيري النيسابوري، المتوفى ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي-بيروت: حققه: محمد فؤاد عبدالباقي: كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل.

- المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم، (لأبي نعيم أحمد بن عبدالله، الأصبهاني، ت٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت: ط١، ١٤١٧–١٩٩٦: حققه: محمد حسن الشافعي.
- المطالب العالية بزوائد والمسانيد الثمانية، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع: ط١، ١٤١٩هـ–١٤٢٠هـ: المحقق: مجموعة من الباحثين.
- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، (بشير علي عمر)، الناشر: وقف السلام: ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، (لأبي الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية: تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، (لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف، الزيلعي، ت٧٦٢هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر– بيروت/ دار القبلة للثقافة الإسلامية–جدة: ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م: محمد عوامة.
- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، (لأبي الفتح، محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، الربعي، فتح الدين، ت٧٣٤ هـ)، دار العاصمة–الرياض: ط١، ١٤٠٩: حققه: د. أحمد معبد عبدالكريم.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، (لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى٨٥٢هـ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– السعودية، ط١، ١٤٠٤–١٩٨٤: حققه: ربيع بن هادي المدخلي.